عقد مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية –جامعة غزة الموافق 28-11- 2022 يوم الاثنين في اطار برنامجه الشهري قضية وحوار جلسة حوارية بعنوان تداعيات نتائج الانتخابات والحكومة المتوقعة علي قطاع غزة في البداية رحب الدكتور خالد اليازجي رئيس مركز فينيق رئيس ممركز فينيق بالسدة الحضور شاكرا اياهم علي تلبية الدعوة والمساهمة في اغناء الحوار والاحاطة المعرفية التي يطرحونها .

وأكد الدكتور اليازجي أن القضية المطروحة للنقاش تهدف إلي تركيز الرؤيا السياسية المتوقعة لحكومة نتنياهو علي قطاع غزة في المرحلة المقبلة، هذه السياسة التي دأبت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة علي اشتراحها خصيصا لقطاع غزة. واذا كان النقاش يجب ان يتركز علي هذه القضية ، فليس الهدف هو فصل قطاع غزة عن باقي المكونات الوطنية وتداخلاته وارتباطاته معها بقدر ما يهدف الي محاولة التركيز علي السياسة الخاصة بقطاع غزة من قبل حكومة نتنياهو القادمة . فالتركيز هنا يهدف لتوسيع عدسة البحث عن الجديد وما يمكن أن يستجد من سياسات اسرائيلية علي ضوء توسيع قاعدة اليمين في حكومة نتنياهو القادمة.

وقد نقل السيد اليازجي ادارة الجلسة لمدير مركز فينيق السيد. ناصر عليوة الذي أكد علي أن للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسات تخص قطاع غزة وضمن هذه السياسات القضايا التالية: السياسة الأمنية، السياسة العسكرية، السياسات العليا، السياسات الاقتصادية، وسياسات الحصار والإغلاق، والقضايا الإنسانية .

هذه العناوين دوما تخضع كسياسات تطبيقية لمتغيرات الواقع الخاص بالحكومات الاسرائيلية ومكوناتها وهذا ما نرغب بالتركيز عليه في هذه الجلسة بالتزامن مع رؤية العوامل المحيطة والفاعلة والمتفاعلة مع سياسات الحكومات الاسرائيلية ولعل أهمها من حيث التراتبية والأولويات يتمثلان في ثلاث عوامل (مراكز فعل سياسية)

اولها الدور المصري في قطاع غزة الذي أملته الجغرافيا السياسية وعمليات توزع الأدوار الاقليمية للقضية الفلسطينية (السياسات الإقليمية للتجمعات الفلسطينية) القائمة علي قاعدة الجغرافيا السياسية والأدوار الملحقة بها.

وعند الاشارة والتركيز علي الدور المصري في قطاع غزة لا نهدف الي تضييق هذا الدور او فصله عن القضية الفلسطينية ككل، بقدر ما نهدف لإبراز فاعلية الوجود المصري اتجاه قطاع غزة ارتباطا بعوامل التاريخ والجغرافيا والمصالح وفي طليعتها متطلبات الامن القومي المصري الذي يشكل قطاع غزة جزءا من مكوناته وساحة من ساحات فعله الوازنة وبالذات في السنوات الأخيرة التي شهدت حضورا مصريا ميدانيا في قطاع غزة من خلال عمليات إعادة الاعمار وتأهيل البنى التحتية لقطاع غزة أو التدفقات التجارية الآخذة في التوسع والازدياد يضاف إليها الاستقرار السياسي في العلاقة ما بين حركة حماس التي تحكم قطاع غزة والحكومة المصرية.

ثانيا: دور السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن في قطاع غزة والسياسات الراهنة وما يمكن أن يستجد منها بناء علي سياسات الحكومة الاسرائيلية القادمة ، هذه السياسات من قبل السلطة الفلسطينية تجاه قطاع غزة من المتوقع أن تشهد العديد من المتغيرات في اطار المستجدات المتوقعة للسياسة الاسرائيلية

ثالثا: البعد الاقليمي والدولي سواء تمثل بالموقف الأوروبي أو الأمريكي وما بينهما من أدوار اقليمية فاعلة .

بعد عرض التقييمات والاعتبارات والمحددات التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ومغذياتها المركزية والفرعية قدم السادة الحضور العديد من وجهات النظر والتقييمات والقراءات الخاصة بموضوع الجلسة الحوارية، قد اعتبر

بعض المداخلين أن قطاع غزة يعتبر حالة هامشية في السياسة الإسرائيلية باعتبار أن قطاع غزة حسم أمره في السياسة الاسرائيلية بالانفصال والانقسام وأن لا جديد بالمعني الجوهري سيطرأ علي سياسة الحكومة العتيدة بقيادة رئيس الوزراء نتنياهو ويعلل هذا الاتجاه عدم وجود سياسة جديدة لأن صناعة السياسات في اسرائيل لا تقررها الحكومات المتشكلة نتيجة الانتخابات فقط السياسة الاسرائيلية هي نتيجة اربع مركبات كبري في دولة اسرائيل وهذه المركبات تبدأ بالمؤسسة الامنية مرورا بمراكز الابحاث والدراسات وصناع الاستراتيجيات من خبراء ، يضاف إليها المنظمات اليهودية الكبري في الخارج وأخيرا الحكومات المنتخبة **ويخلص هذا الاتجاه** إلي القول أن الحكومات الاسرائيلية تدير ولا تقرر.

وقد قدر الحضور أن رئيس الوزراء نتنياهو يفرق بين الوعود الانتخابية والسياسات الحكومية فرئيس الوزراء الإسرائيلي عايش الانقسام منذ بدايته وعرف كيف يتعامل بذكاء سياسي مع قطاع غزة حين

وضع معادلته الشهيرة الأمن مقابل الهدوء ، كما أعطي نتنياهو قيمة استراتيجية كبرى لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية واعتبرها أحد أهم الركائز الاستراتيجية لدولة اسرائيل وسياساتها وهو بذلك يطبق مقولة قديمة في الإستراتيجية الاسرائيلية والمتمثلة بالتخلص من قطاع غزة وخلص هذا الاتجاه إلي أن رئيس الوزراء الاسرائيلي سيعمل علي تثبيت الانقسام وصولا إلي الفصل التام مع ملاحظة أن هذه السياسات مرتبطة بمعادلة الأمن مقابل الهدوء ولأن غزة كما يرى هذا الاتجاه هي عبئ علي من يحكمها لقد وظفت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة هذا العبئ لتطوير سياسة العصا والجزرة والتي أفرزت معادلة جديدة تمثلت بالأمن مقابل التحسينات الاقتصادية والإنعاش التنموي المحدود مقابل السكوت وغض النظر عن السياسات الإسرائيلية تجاه القدس والمقدسات الدينية وتخفيف القبضة الأمنية في مختلف مناطق الضفة الغربية ، وعمق هذه الرؤية من خلال الاستنتاج القائل أن هذه الحكومة ستعمل علي تبريد قطاع غزة مع الابقاء علي الانقسام والحصار المقنن والذي يحول دون أن تزدهر غزة .

وذهب اتجاه اخر من الحضور الي استنتاج أن المفاوضات الائتلافية لتشكيل الحكومة ولاحقا الحكومة تغيب عنها غزة بالكامل أو بشكل أدق فإن غزة لا تقع طمن دائرة التنافس السياسي بين مكونات الائتلاف الحكومى والحكومة القادمة نظرا لارتباط مفاوضات تشكيل الحكومة بالضفة الغربية والقدس وعليه فأن غزة تقع ضمن البرنامج العام للحكومة الاسرائيلية في اطار ما يسمي سياسة الهدوء والحرب فهذه الحكومة ستعمل علي مواصلة سياسة الهدوء بالتعاون مع الأطراف الاقليمية المتكفلة بقطاع غزة إلي الحد الذي يفضي إلي الفصل مع الضفة الغربية والقدس وهذا يتجلى في استمرار الاغاثة القطرية ومواصلة مشاريع الاعمار المصرية واستمرار دخول العمالة الغزية إلي مناطق ال48 بشكلها المقنن والمحدود.

أما قضية الحرب فهي مستبعدة كمعطى فلسطيني من قطاع غزة أي أن غزة لا ترغب بالذهاب إلي الحرب أو التصعيد العسكري لكن هذه الرغبة والتوجه عامل جدلي مرتبط ارتباطا لا لبس فيه بالواقع الضفة الغربية والقدس ومجريات الصراع التي قد تنتج عن السياسات اليمنية المتطرفة بحلفاء نتنياهو حينها قد تجد كل ممن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أمام واقع وطني ضاغط قد يدفعهما إلي إدخال غزة علي حالة الصراع مما سيفضي إلي جولة عنف لا أحد يتنبأ بمداها الزمني أو أشكال القوة المستخدمة بها.